IJAZ ARABI: Journal of Arabic Learning
DOI: 10.18860 /ijazarabi.v6i2.19598
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online): 2620-5947
ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/ijazarabi/index | 430

# The Syntactic Omission Applications In The Arabic Verbal Sentence In The Book Mukhtaṣar Fi Shawazh al-Quran By Ibn Khalawyh

# تطبيقات التوجيه بالحذف في الإسناد الفعلي في كتاب مُختصَر في شواذِّ القرآن لابن خالويه

**Lubna Shakeel**[1], **Adham Muhammad Ali Hamawiya**[2*]
[1, 2]International Islamic University Malaysia, Malaysia
lubna123mir@gmail.com[1], adhamawiya@iium.edu.my[2*]

**Abstract**
Ibnu Khalawayh is considered one of the greatest linguists who contributed to the science of Quranic readings, especially the *shazah* readings. Among his contributions is the book "*Mukhtasar Fi Shawaz il Quran*." The research explains the *shazah* readings within a grammatical context. In view of the importance of the phenomenon of omission in the Qur'anic readings, the topic of omission in predicate structures was chosen to reveal their manifestations and aspects. The research based on the descriptive analytical method concludes that the reason for *Ibnu-Khalawayh*'s lack of fame in grammar was his new grammatical concept. He believed that language is taken by hearing (*sama'*), not by analogy (*qiyas*), and the predicate in the actual sentence if it is omitted, the appropriate verb in the sense is estimated, and omission of predicate is either to weaken, strengthen, or limit the event, or for the purpose of its mention before and the increase in *shazah* reading may be considered omitted in frequent reading, and vice versa. It is expected that this research will be useful to learners of the Arabic language in the context of developing their grammatical distinction and syntactic omission skills, as a modality of intellectual activity that requires the expansion of knowledge through both types of inference, i.e., analogy and induction.
**Keywords**: Quran; Recitations; Syntax; Interpretation; Syntactic Omission; Ibnu-Khalawayh

**مقدمة**

برز علم النحو في رحاب القرآن الكريم، ولا يمكن الفصل بين تفسير القرآن وتوجيه آياته توجيهًا نحويًّا، فتوجيه الآيات جزء من تفسيرها، والنحوي - أي المعرِب - لا يستغني عن القرآن، والمفسر لا يستغني عن الإعراب، فعلم النحو يساعد كثيرًا في فهم القرآن الكريم، بل إنه الأصل لفهمه (Qūbah, 2014). وتكتسب ظاهرة الحذف في القراءات أهمية كبيرة، فإن "الحذف اتساعٌ"؛ كما قال ابن جني (Ibn Jinnī, n.d, v.1, p.290)، أو "إسقاط جزء من الكلام، أو كله لدليل أو قرينة"؛ كما ذكر الزركشي (Al-Zarakshī, 1972, v.3, p.102)، وتُضفي ظاهرة الحذف على الكلام حُسنًا

بسبب متعة الكشف عن المحذوف واستنباطه، وكلما كان الكشف عن المحذوف والمزيد أصعب كان ذوق الكلام أحسن (Al-Hawāwshah, 2011).

وقد عرّف الزركشي التوجيه بأنه "فنٌّ جليل، وبه تُعرف جلالة المعاني وجزالتها" (Al-Zarakshī, 1972, v.1, p.339)، وقال عنه المهدوي إنه "تبيين وجوه وعلل القراءات، والإيضاح عنها، والانتصار لها" (Al-Mahdawī, n.d, p.18). والتوجيه النحوي "بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية؛ لها وجه في العربية، وموافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلاً: توجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا" (Al-Ḥamīd, 2002, p.7)، فالغرض من التوجيه النحوي هو تفسير المعاني التي من أجلها وُضعت التراكيب، وليس الغرض منه دراسة الإعراب فقط، وللتوجيه أسباب؛ منها اختلاف آراء المفسرين والفقهاء، فبعض الوظائف النحوية مشتركة في العلامة الإعرابية نفسها، والقراءات القرآنية كل واحدة مختلفة عن الأخرى، وهذا الاختلاف في القراءات هو السبب الجوهري في اختلاف المعنى التفسيري وتنوُّعه (Qūbah, 2014).

علمًا أن "التوجيه النحوي" مصطلح حديث لم يرد في المصنفات التراثية، وإنما المقصود به التعليل، فقولنا: علَّل الآية القرآنية أو الشعر، إذا حلَّلها أو وجَّهها، والتوجيه هو التطبيق، كما العلة في النحو تطبيقٌ يؤلف بين القواعد في الإعراب والبناء وتفسير التشابه وتقدير الحركات مع اختلاف القواعد أو الوظيفة النحوية (Al-Malkh, 2000)، أي إن التعليل في النحو هو التوجيه، وبالعكس.

وللعلل (التوجيهات) أنواع كثيرة اشتُهر بجمعها وإحصائها الدينوريُّ من بين النحويين، فقد ذكر ثلاثًا وعشرين علة (Al-Dynawarī, 1990)، ويمكن ردُّ هذه العلل في مجمعها إلى أنواع هي (Hamawiya, 2016):

١. التوجيه بالسماع: السماع هو العلة الأولى في النحو العربي تستخرج منه العلل بعد اطرادها في الاستعمال لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية (Al-Malkh, 2000)، من مثل قولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال: رجل أثدى، ليس لذلك علة سوى السماع.
٢. التوجيه بالحذف: يشمل (علة الاستغناء)، كاستغنائهم بالفعل (ترك) عن (ودع)، و(علة الاستثقال)، كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة، و(علة الاختصار)، من مثل باب الترخيم و(لم يك)، و(علة التخفيف)، كالإدغام.
٣. التوجيه بالمعنى: يشمل (علة التشبيه)، من مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف، و(علة الفرق)، من مثل ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى، و(علة النظير)، من مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر؛ إذ هو نظيره، و(علة النقيض)، من مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملاً على

نقيضها (إنَّ)، و(علة الحمل على المعنى)، كقوله تعالى: ((فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ)) [البقرة: 275]؛ ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة؛ حملاً لها على المعنى، أي الوعظ، و(علة المشاكلة)، كقوله تعالى: ((مَا فَعَلُوْهُ إلاَّ قَلِيْلٌ مِنْهُم)) [النساء: 66]، و(علة المعادلة)، من مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، و(علة التغليب)، كقوله تعالى: ((وكَانَتْ مِنَ القَانِتِيْنَ)) [التحريم: 12]، و(علة دلالة الحال)، كقولهم للمستهل: الهلالُ، أي هذا الهلالُ، فحُذف لدلالة الحال عليه، و(علة الأصل)، من مثل (استحوذ)، و(يؤكرم)، وصرف ما لا ينصرف، و(علة التضاد)، من مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأُكدت بالمصدر أو بضميره؛ لم تُلغَ لما بين التوكيد والإلغاء من التضاد، و(علة التحليل) قال عنها الدينوري: "أما علة التحليل فقد اعتاص على شرحها، وفكَّرت فيها أيامًا، فلم يظهر لي فيها شيء" (Al-Dynawarī, 1990, p.135).

٤. التوجيه بالموقع: يشمل (علة القرب والمجاورة)، من مثل الجر بالمجاورة في قولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وضمّ لام (لله) في: الحمدُ لُلَّه؛ لمجاورتها الدال، و(علة الوجوب)، كتعليلهم رفع الفاعل ونحوه، و(علة الإشعار)، كقولهم في جمع (موسى) (موسون)؛ بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن المحذوف ألف، و(علة الأولى)، كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

٥. التوجيه بالزيادة: يشمل (علة التوكيد)، من مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه، و(علة التعويض)، من مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء.

وأما ابن خالويه فهو أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، قال ابن النديم: "خَالَوَيْه بفتح الخاء الموحدة، وبعد الألف لام مفتوحة، وواو مفتوحة أيضًا، وبعدها ياء ثناة من تحتها ساكنة، ثم هاء ساكنة" (Ibn al-Nadīm, n.d)، وذكر ابن خلكان أن ابن خالويه من أهل همذان، وهي مدينة من مدن بلاد فارس بإيران (Ibn Khillikān, n.d)، وهو من كبار أهل اللغة والعربية، لم يُعرف تاريخ ولادته، ولكنه دخل بغداد لطلب العلم سنة أربع عشرة وثلاث مئة، والتحق فيها بكبار العلماء، وأدرك العلم منهم، ثم انتقل إلى الشام، واستوطن حلب، وعاش بها حتى موته (Al-Ḥamawī, 1993)، وقال عنه القفطي: "نزيل حلب، دخيل اليمن، وأقام بذمار، ومات بحلب سنة سبعين وثلاث مئة" (Al-Qafaṭī, 1986, v.1, p.361).

وقد كانت لابن خالويه مكانة رفيعة في علم القراءات؛ إذ ألَّف فيه كتبًا كثيرة، وأشهرها "الحجة في القراءات السبع"، وعلى الرغم من أنه كان معلمًا نحويًّا؛ لم يشتهر في مجال النحو؛ لأن اللغة عنده تؤخذ سماعًا لا قياسًا، فيقصرها على ما سُمع من كلام الله سبحانه وتعالى، وحديث نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، مما يناقض عملية القياس التي شاعت لدى

اللغويين العرب بعد ما رأوا أن استقراءهم كلام العرب سيبقى ناقصًا، فلجؤوا إلى القياس بنوعيه النحوي والصرفي (Al-Darāwisha, 2006).

وتتجلى مكانة ابن خالويه العلمية من خلال النظر إلى مؤلفاته، ورسوخه في العلم وتعمُّقه فيه بمطالعة كُتُبِهِ، والاطلاع إلى شخصيته، وقد وَصَفَهُ العلماء بأوصاف تكشف عن تلك المكانة.

قال عنه ياقوت الحموي: "كان أحد أفراد عصره وكانت الرحلة إليه من الآفاق... وقال أبو عمرو الداني: كان ابن خالويه عالمًا بالعربية حافظًا للغة بصيرًا بالقراءة ثقة مشهورًا، روى عنه غير واحد من شيوخنا؛ عبد المنعم بن غلبون والحسن بن سليمان وغيرهما" (Al-Ḥamawī, 1993, v.3, p.1030)، وقال عنه ابن الأنباري: "فإنه كان من أكابر اللغة" (Ibn al-Anbārī, 1998, p.207)، وقال القفطي: "وذكره شيرويه في علماء همذان، فقال: رأيته ببيت المقدس وكان إمامًا، أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب، وكان إليه الرحلة من الآفاق" (Al-Qafaṭī, 1986, v.1, p.361).

وردُّه على ابن دريد، ونقدُه في مسائل عدة من "جمهرة اللغة" يبين عن مكانته اللغوية، يقول السيوطي: "ليس في الكلام كلمة صُدّرت بثلاث واوات إلا أوّل، قال في الجمهرة: هو (فَوعَلَ) ليس له فعل، والأصل (وول)، قُلبت الواو الأولى همزة، وأُدغمت إحدى الواوين في الأخرى، فقالوا: أوّل، وقال ابن خالويه: الصواب أن أول (أفعل)، بدليل صحبة (مِن) إياه، تقول: رأيت أول من كذا" (Jāsim, 1989, p.29). وهنا يعرِض سؤال: هل كان رسوخه في النحو كرسوخه في اللغة؟ فممن وصفوه بأنه لغوي ونحوي؛ ابن خلكان، وياقوت الحموي، وابن العماد الحنبلي، وإسماعيل باشا البغدادي، ورضا كحالة (Imām, 2015)، ولكن ظلمه ابن الأنباري حين قال عنه في مجال النحو: "لم يكن في النحو بذلك" (Al-Idkāwī & Muḥammad, 1988).

اتفق أهل العلم من القراء واللغويين والنحاة على أن ابن خالويه كانت له قدم راسخة في اللغة، ووصفوه باللغوي، وأما وصفه بالنحوي فقد عدَّه بعضهم من ضعاف النحويين، ومنهم ابن الأنباري الذي قال قولته السالفة، وقال المرادي في معرض ردّه على النحاة الذين أثبتوا واو الثمانية: "ذهب قوم إلى إثبات هذه الواو؛ منهم ابن خالويه، والحريري، وجماعة من ضَعَفَةِ النحويين، قالوا: من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، فيقولون: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية" (Al-Murādī, 1976, p.194)، وقال ابن هشام: "ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه" (Ibn Hishām, 1964, v.2, p.362)، وقال محمد طنطاوي: "كان كوفي النزعة، قصير الباع في النحو، طويله في اللغة" (Imām, 2015, p.28).

ولكن يرى البحثُ صوابًا ما نُقل من قول عبد العال سالم مكرم: "ولعل السبب في عدم اشتهار ابن خالويه بالنحو هو أنه كان يؤمن بأن اللغة تؤخذ سماعًا لا قياسًا، والتأليف النحوي كما

جرت به عادة النحاة يدور حول العلة والمعلول والقياس والمنطق، ومن أجل ذلك لم يؤلف كتبًا عديدة في النحو أو في أصوله كما فعل الفارسي وتلميذه ابن جني" (Imām, 2015, p.28)، فإغفال اشتهار ابن خالويه بالنحو كان بسبب مخالفته نحاة عصره حين قالوا: "إنما النحو قياس يُتَّبع" (Al-Suyūṭī, 1976, p.79)، فقد مثَّل موقفَهُ من الدرس اللغوي بعامة، وعنده أن اللغة تؤخذ سماعًا لا قياسًا، فيقصرها على ما سُمع من كلام الله سبحانه وتعالى، وحديث نبيّه عليه الصلاة والسلام، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، مما يُناقض عملية القياس التي شاعت لدى اللغويين العرب بعد ما رأوا أن استقراءهم كلام العرب سيبقى ناقصًا، فلجؤوا إلى القياس بنوعيه الصرفي والنحوي.

وأما مذهبه النحوي فقد قرأ على شيخ البصريين في عصره أبي سعيد السيرافي، وعن أبي بكر الأنباري أخذ النحو والأدب، وكان متردّدًا بين المذهبين الكوفي والبصري، وقد قال عنه ابن النديم: "خلط المذهبين، وهو أميل للكوفيين" (Ibn al-Nadīm, n.d. p.124)، ويظهر من استعانته في أكثر توجيهات القراءات الشاذة بأقوال الفراء والأخفش؛ أن ميله كان إلى الكوفيين أكثر (Al-Ṣaghīr, 1999)، وذلك لأنهم لا يتَّبعون الفلسفة والمنطق والقياس، ويأخذون منهجًا واضحًا مميزًا (Ibn Khālawyh, n.d)، وقد تناول ابن خالويه القراءات الشاذة في كتابه "مختصر في شواذِّ القرآن"، فبيَّنها في جميع القرآن الكريم، ورتَّبها ترتيبًا علميًّا واضحًا، ولم يترك سورة إلا عرض شاذَّها، في حين أن المعتاد تفرُّق القراءات الشاذة في كُتُبِ التفسير والحديث والنحو والأدب.

وأما اسم هذا الكتاب فيظهر أنه مختصر من كتاب ابن خالويه "البديع" الذي أهداه إلى سيف الدولة الحمداني؛ ليستعين به في تلاوة القرآن الكريم، وذكر ابن خالويه في مقدمة كتابه "البديع" مختصره في شواذِّ القرآن، فقال: "اختصار قراءات السبعة وإضافة يعقوب بن إسحاق إليهم" (Al-ʿUmar, 2013, p.190)، وكتاب "البديع" جمع فيه ابن خالويه القراءات الشاذة سوى القراءات السبعة؛ لنافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، أو القراءات العشرة، وهي قراءات السبعة المذكورين مع أبي جعفر، ويعقوب، وخلف، والقراءات الشاذة هي قراءات ابن مسعود، وأبي بن كعب، واختيار الحسن البصري، وأمثالهم (Ibn Khālawyh, n.d)، فالكتاب محلُّ البحث هو "مختصر في شواذِّ القرآن لابن خالويه من كتاب البديع"، وقد نشره المستشرق الألماني برجستراسر *Bergstrasser* معتمدًا في إثباته نصَّه على نسختين؛ وجد إحداهما في إسطنبول، والأخرى في مصر، وهما مليئتان بالأخطاء من إهمال الكاتبين، لذا كانت هناك صعوبة في إثبات النص (Ibn Khālawyh, n.d).

**منهجية البحث**

يندرج هذا البحث في سياق المنهج الكيفي المتوسَّل في البحوث الإنسانية والاجتماعية التي تعتمده في التقصي والوصف والتحليل والتأويل بغية الفهم الدقيق لأكبر قدرٍ ممكن من المعلومات المرتبطة بموضوع البحث، وإذ تتنوع أدوات هذا المنهج، فإن هذا البحث مكتبي يجمع بياناته من الكتب والبحوث والدراسات المتصلة بموضوعه، وتحديدًا مفهوم التوجيه النحوي، وابن خالويه وموقفه النحوي، ومن ثم يسعى البحث إلى تحليل تلك البيانات بأسلوب استدلالي يستعرض أولاً تطبيقات التوجيه بالحذف في الإسناد الفعلي في كتاب "مختصر في شواذِّ القرآن" لابن خالويه، ثم يبيّن ثانيًا مواضع تلك التطبيقات وأنواعها وأغراضها، وفي هذا ما يفيد متعلمي اللغة العربية والمتخصصين فيها، في سياق تنمية مهارات التمييز النحوي والتوجيه الإعرابي لديهم، فإنها نمطٌ من أنماط النشاط الذهني يستدعي توسيع المعرفة من خلال الاستدلال بنوعيه؛ القياس والاستقراء.

## نتائج البحث ومناقشتها

الجملة الفعلية من مباحث اللغة العربية، وهي التي صدرُها فعلٌ، نحو: ذهبَ محمدٌ، كانَ محمدٌ قائمًا، اذهبُ... إلخ (Ibn Hishām, 1964)، فتتألَّف من فعلٍ وفاعل، أو ما أصلُه فعلٌ وفاعل. وقد اتفق النحويون على أن الجملة التي لا تحتوي على فعلٍ - وإن ضمَّت فاعلاً أو نائبًا عنه - ليست بفعلية، نحو: هل غائبٌ الطالبان؟ هل منصورٌ زيدٌ؟ فإن مثلها ليست بجملٍ فعلية مع أن فيها الفاعل أو نائبه، وإنما هي جملٌ اسمية (Abu al-Makārim, 2007). عني النحويون بالفعل عناية بالغة، واهتموا به في مباحثهم، وفي تقسيم الكلِمِ العربية يأتي الفعل في المرتبة الثانية بعد الاسم، ويرون أنه يجوز حذفُ الفعل وذكرُه إذا دلَّت عليه قرينة، وقد ضرب سيبويه أمثلة من أقوال العرب؛ تفسيرًا لهذه الحالة، نحو: "ضبعًا وذئبًا"، وتقديره: اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا (Sībawyh, 1988)، ومن ذلك ما سمعه أبو الخطاب من بعض العرب؛ قد قيل له: لم أفسدتمْ مكانَكم؟ فقال: الصبيانَ، بالنصب، تقديرًا: لُمِ الصبيانَ، فحذفُ الفعل لدلالة القرينة عليه، وإن يُذْكَر فيكون للتأكيد في الجملة (Abu al-Makārim, 2007).

وأما حذفُ الفاعل فإنه لا يُحذف إلا إذا كان الفعل مبنيًّا للمفعول، ولذلك ذكر النحاة أغراضًا وفوائد؛ منها الجهل بالمحذوف، أو العلم به، أو إن كان للتفخيم، أو التعظيم، أو التحقير، أو صيانته عن الذكر تنزيهًا له أو تشريفًا، أو المحافظة على الفواصل، أو القوافي والأسجاع (Al-Hawāwshah, 2011)، وفي ما يأتي يسوق البحث تطبيقات التوجيه بالحذف في الإسناد الفعلي وفق ورودها في كتاب "مختصر في شواذِّ القرآن" لابن خالويه.

**١. حذفُ المسند**

التطبيق الأول: ((خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)) [الواقعة: 3]، قرأ الجمهور برفعهما: ((خافضةٌ رافعةٌ)) على تقدير حذف المبتدأ (هي) (Abu Hayyān, 1993)، أي هي خافضة رافعة أقوامًا وتضع الآخرين (Al-Zamakhsharī, 2009)، وقرئ بالرفع على الاستئناف (Al-Farrāʾ, 1972)، وعن أبي عمر اليزيدي قراءة شاذة بالنصب: ((خافضةً رافعةً))، وقد استحسن ابن خالويه هذه القراءة، قال: "له وجهٌ حسنٌ بالنصب"، وذكر أن الكسائي قال مؤيدًا هذه القراءة: "لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت: ((خافضةً رافعةً)) فيهما"، والتقدير: إذا وقعت الواقعة وقعتْ خافضةً رافعةً (Ibn Khālawyh, n.d, p.151)، وأجاز الكسائي أن يكون الفعل محذوفًا، وتبقى الحال دليلاً على قراءة اليزيدي، ووافقه الفراء والزجاج، ورفضه المبرد وأبو جعفر النحاس ، وقبَّحه بعض النحاة؛ قال النحاس: "لو أنك قلت: إذا جئتك زائرًا، تريد: إذا جئتك زائرًا؛ لم يجز هذا الإضمار؛ لأنه لا يعرف معناه، وقد يتوهم السامع أنه قد بقي من الكلام شيء" (Al-Ṣaghīr, 1999, p.314).

ويؤيد البحث توجيه الكسائي، ويعارض توجيه النحاس؛ لأن القرينة والسياق تدل عليه؛ إذ تبدأ السورة بقوله تعالى: ((إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ))، والآية الثانية تقوية الآية الأولى: ((لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ))، ثم الآية الثالثة: ((خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ))؛ حُذِفَ منها الفعل؛ لأن المراد مفهوم بالسياق، أي وقعت خافضةً رافعَةً.

**جدول ١: إعراب القراءة الشاذة**

| وقعت | خافضة | رافعة |
|---|---|---|
| فعلٌ ماضٍ فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي) | حال أولى منصوبة، من فاعل (وقعت) | حال ثانية منصوبة، من فاعل (وقعت) |

**جدول ٢: إعراب القراءة المتواترة**

| خافضةٌ | رافعةٌ |
|---|---|
| خبرٌ أول مرفوع، لمبتدأ محذوف تقديره (هي) | خبرٌ ثانٍ مرفوع، للمبتدأ المحذوف |

المصدر: الدرويش، ١٩٩٢

التطبيق الثاني: ((يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوتُ حِيْنَ الوَصِيَّةِ اثْنَانِ...)) [المائدة: 106]، قرأ الجمهور برفع (شهادة)، وإضافتها إلى (بينكم)، وقرأ الشعبي والأعرج والحسن: ((شهادةٌ)) برفعها وتنوينها، فـ(شهادة) على قراءة الجمهور مبتدأ مضاف إلى (بين)، كقوله تعالى: ((هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ)) [الكهف: 82]، ويكون خبره (اثنان) على تقدير: شهادة اثنين، أو ذوا شهادة بينكم اثنان، واحتيج إلى الحذف لمطابقة المبتدأ بالخبر، ووجَّه الزمخشري ارتفاع (اثنان) على الفاعلية

بالمبتدأ (شهادة)، والخبر محذوف، والتقدير: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان (Abu Hayyān, 1993)، أما القراءة الشاذة: ((شَهَادَةً بَيْنَكُم))؛ فقرأها الشعبي والأشهب العقيلي والسلمي والحسن (Ibn Khālawyh, n.d)؛ تقديرًا لفعل محذوف، أي ليَقمْ شهادةً اثنان، فهكذا جُعل (شهادةً) مفعولاً بإضمار الفعل أو حذفه، و(اثنان) مرفوعًا بالفعل (يقم) على الفاعلية؛ هذا توجيه الزمخشري وابن جني، وخالف بعض النحاة هذا التوجيه، فقالوا إنه لا يجوز حذفُ الفعل وإبقاء فاعله إلا إن أشعر بالفعل ما قبله، كقوله تعالى: ((يُسَبِّحُ لَهُ فِيْهَا بِالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ)) [النور: 36]، على قراءة من فتح الباء، فقرأه مبنيًّا للمفعول، وذكروا في هذا اختلافًا، أي يسبحه رجال، فدلَّ (يسبح) على (يسبحه)، أو أجيب به نفيٌ، كأن يُقال لك: ما قام أحدٌ عندك، فيكون جوابك: بلى زيدٌ، أي بلى قام زيدٌ، أو أجيب به استفهام، كقول الشاعر:

ألا هَلْ أتَى أُمَّ الحُوَيْرِثَ مُرْسَلٌ  بَلَى خَالِدٌ إنْ لَمْ تَعُقْهُ العَوَائِقُ

والتقدير: أتى خالدٌ، أو يأتيها خالدٌ، وأيَّد أبو حيان توجيه الزمخشري وابن جني بقوله: "ليس حذفُ الفعل الذي قدَّره ابن جني والزمخشري واحدًا من هذه الأقسام الثلاثة" (Abu Hayyān, 1993, v.4, p.44).

فبالجملة؛ لانتصاب (شهادةً) توجيهات عند النحاة، ولا يمكن رفضُ هذه القراءة من حيث القواعد النحوية؛ أي حذفُ الفعل لدلالة المقام عليه، كما أن من يرفع، فيُنَوّن أو لا يُنَوّن؛ فهو على نحوٍ من هذا، أي مقيمُ شهادةِ بيتكم، أو مقيمُ شهادةٍ بينَكم، ثم يحذف المضاف (مقيم)، ويقام المضاف إليه مقامه (شهادة) (Ibn Jinnī, 1986, v.1, p.220).

**جدول ٣: إعراب القراءة الشاذة**

| شهادةً | بينَكم | إذا | حينَ | اثنان |
|---|---|---|---|---|
| مفعول لفعل محذوف تقديره (يقم) | مفعول فيه ظرف مكان منصوب | ظرفٌ زمان متعلق بالمصدر (شهادة) | بدل من (شهادة) منصوب | فاعل للفعل المحذوف تقديره (يقم) |

**جدول ٤: إعراب القراءة المتواترة**

| شهادةُ | بينِكم | إذا | حينَ | اثنان |
|---|---|---|---|---|
| مبتدأ مرفوع | مضاف إليه مجرور | ظرفٌ زمان متعلق بجوابه المحذوف | مفعول فيه ظرف زمان منصوب | خبر المبتدأ (شهادة) |

التطبيق الثالث: ((مِنْ أجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إسْرَائِيْلَ أنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أو فَسَادًا في الأرْضَ فَكَأنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيْعًا)) [المائدة: 32]، قرأ الجمهور (فسادٍ) مجرورًا، وهو معطوف على (نفسٍ)، أي بغير فسادٍ، ومعنى الفساد هو الشرك بالله عزَّ وجلَّ، والفساد عند بعض المفسرين هو

قطعُ الطريق، وقطعُ الأشجار، والأعمال مثلها (Abu Hayyān, 1993)، وللحسن قراءة شاذة بالنصب: ((مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أو فَسَادًا))، وقد وجَّه ابن خالويه نصب (فسادًا) بأنه من عطف مصدر على مصدر، أي من قتل نفسًا ظلمًا أو فسادًا (Ibn Khālawyh, n.d)، وتوجيه ابن جني في نصب (فسادًا) هو حذفُ الفعل الذي يدل عليه أول كلمة، فكأنه قيل: من قتل نفسًا بغير نفس أو أتى فسادًا، أو ركب فسادًا، أو أحدث فسادًا، قال: "ويحذف الفعل الناصب لدلالة السياق عليه، وإبقاء العمل ينطق به، ويدل عليه مع الدلالة من غيره عليه أكثر من أن يؤتى بشيء منه مع أن يضح الحال به، إلا ما قاله القطامي:

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيْهِ فَوَافَقَتْهُ  عَلَى دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

فنصب (السباع) لأنها تدخل في الموافقة، ألا تراها إذا وافقت السباع على دمه فقد توافقها السباع؟ فكأنه قال: وافقت السباع... وهو عندنا بعدُ على حذف المضاف، أي آثار السباع؛ لأنها لو صادفت السباع هناك لأكلتها أيضًا، وهناك مضاف آخر محذوف، أي صادفت السباع على أشلائه وبقاياه؛ لأنها إذا وافقت آثار السباع على دمه ومصرعه فإنما وافقت بقاياه لا جميعه" (Ibn Jinnī, 1986, v.1, p.210).

وسمع ابن جني غلامًا حدثًا من عقيل وكان في يده سيف، فقال له الحاضرون مسخرين: "يا أعرابي، سيفك هذا يقطع البطيخ؟ فقال: إي والله، وغواربَ الرجال، فنصب (غوارب) على ذلك، أي ويقطع غواربَ الرجال (Ibn Jinnī, 1986). ووجَّه العكبري نصب (فسادًا) على محذوف الفعل قبله، أي عمل فسادًا، أو أفسد فسادًا، أي إفسادًا، فوضعه موضع المصدر مثل العطاء (Al-ʿUkbarī, n.d).

ويظهر من توجيهات ابن جني والعكبري؛ أنه يجوز قياسًا حذفُ الفعل لدلالة الكلام عليه، وقصة الأعرابي وجوابه: "غواربَ الرجال"؛ تؤيد توجيه ابن خالويه إذ جعل (فسادًا) عطفًا على (قتل)، كما جعل الأعرابي (غوارب الرجال) عطفًا على (البطيخ)، وجملة الأمر أن القياس والسماع كلاهما يقويان القراءة الشاذة (فسادًا) من حيث الإعراب.

**جدول ٥: إعراب القراءة الشاذة**

| فسادًا | في الأرض |
|---|---|
| مفعول به منصوب، لفعل محذوف تقديره (أتى، جعل) | جار مجرور متعلقان بالمصدر (فسادًا) |

**جدول ٦: إعراب القراءة المتواترة**

| فسادٍ | في الأرض |
|---|---|
| اسم معطوف على (نفسٍ) مجرور مثله | جار مجرور متعلقان بمحذوف صفة من (فساد) |

التطبيق الرابع: ((الَّذِيْنَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوْبَى لَهُمْ وحُسْنَ مَآبٍ)) [الرعد: 29]، قرأ الجمهور بالرفع (حسنُ)، وعليه القراءة (Al-Farrāʾ, 1972)، ورُفِع (حسن) عطفًا على جملة (طوبى لهم)، وفي الرفع آراء؛ أولها أن (طوبى) مبتدأ و(لهم) خبره؛ لأن (طوبى) عَلَم لشجرة في الجنة، والثاني أن (طوبى) نكرة، ووجَّه سيبويه التنكير بأن ذهب به مذهب الدعاء، نحو: سلامٌ عليك، والتزم فيه الرفع على الابتداء، وتابعه ابن مالك في هذا الرأي (Abu Hayyān, 1993)، وقرأ ابن محيصن بالنصب قراءة شاذة: ((الَّذِيْنَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوْبَى لَهُمْ وحُسْنَ مَآبٍ)) (Ibn Khālawyh, n.d)، ونصب (حسنَ) يعتمد على نصب (طوبى)، ولنصبهما توجيهات (Al-Ṣaghīr, 1999):

أ أن العرب تقول: الحمدُ لله، والحمدَ لله، و(طوبى) لأنها اسم تأخذ النصب، كما يقال: الترابُ له، والترابَ له.

ب أن (طوبى) مصدر في موضع النصب، و(حسنَ مآب) معطوف عليها، كما يقال: سقيًا ورعيًا.

ج أنهما منصوبان بحذف حرف النداء، والتقدير: يا طوبى لهم ويا حسن مآب.

د أن (طوبى) في موضع النصب على حذف الفعل (جعل)، أي جعل لهم طوبى وحسنَ مآب. و(حسنَ مآب) معطوف على مفعول (طوبى).

ويبدو أن الإعراب الذي يرتضيه البحث في نصب (طوبى) و(حسنَ) هو حذف الفعل؛ لأن التوجيه الأول أنه يجوز نصبهما؛ لأن العرب تقول: الحمدُ لله، والحمدَ لله، فهذا يثبت من السماع فقط، وأما توجيه حذف الفعل فلا اختلاف فيه؛ إذ يجوز حذفُ الفعل لدلالة المعنى، أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات جعل الله لهم طوبى وحسنَ مآب.

**جدول ٧: إعراب القراءة الشاذة**

| طوبى | حسنَ |
|---|---|
| مفعول به لفعل محذوف تقديره (جعل) | اسم معطوف على (طوبى) منصوب مثله |

**جدول ٨: إعراب القراءة المتواترة**

| طوبى | حسنَ |
|---|---|
| مبتدأ مرفوع خبره شبه الجملة بعده | اسم معطوف على (طوبى) مرفوع مثله |

### ٢. حذفُ المسند إليه

التطبيق الأول: ((وعُلِّمَ آدَمُ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَى الملائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُوْنِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ)) [البقرة: 31]، قراءة الجمهور: ((وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ))، بالبناء للفاعل، والقراءة الشاذة: ((وعُلِّمَ آدَمُ الأَسْمَاءَ))؛ قرأها اليزيدي والحسن؛ لم يسميا الفاعل، وبنيا الفعل للمفعول، ووجَّهه ابن جني بأن الغرض من حذفِ الفاعل أنه قد عرفها وعلمها، وآنس أيضًا علم المخاطبين بأن

الله تعالى هو الذي علمه إياها (Ibn Jinnī, 1986)، ووجَّهه أبو حيان بأن الفاعل حُذف للعلم به والتضعيف في (عُلِّم) للتعدية؛ إذ كان قبل التضعيف يتعدى إلى واحد، فعُدي به إلى اثنين، وإن كان الفعل (علم) قبل التضعيف لازمًا أو متعديًّا؛ فليست التعدية بالتضعيف بمقيسة، وإنما يُقتصر فيها على مورد السماع (Abu Hayyān, 1993). ويرى البحث أن الفاعل قد حُذف لأن المقصود من هذه الآية هو تعليم الأسماء، لا المعلِّم، وهو غير مذكور؛ للعلم به، ويمكن أنه لتعظيم الله عزَّ وجلَّ.

**جدول ٩: إعراب القراءة الشاذة**

| عُلِّمَ | آدمُ | الأسماء كلها |
|---|---|---|
| فعل ماض مبني للمفعول | نائب فاعل مرفوع | مفعول به ثانٍ منصوب |

**جدول ١٠: إعراب القراءة المو اترة**

| عَلَّمَ | آدمَ | الأسماءَ |
|---|---|---|
| فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) | مفعول به أول منصوب | مفعول به ثانٍ منصوب |

التطبيق الثاني: ((مَا يُلْفَظُ مِنْ قَوْلٍ إلاَّ لَدَيْهِ رَقِيْبٌ عَتِيْدٌ)) [ق: 18]، قرأ الجمهور الفعل (يَلفِظُ) مبنيًّا للفاعل (Abu Hayyān, 1993)، أي ما يلفظ إنسانٌ أيَّ قولٍ إلا يكتبه الملكان، ومن الشاذِّ قراءة الفعل (يُلفَظُ) مبنيًّا للمفعول، فلم يُسمَّ فاعله، وهذه القراءة في بعض المصاحف عن عبد الله ابن مسعود؛ رضي الله عنه (Ibn Khālawyh, n.d).

ويرى البحث أن الفاعل حُذف لدلالة السياق عليه، وقد سبق ذكرُ الفاعل (الإنسان) في قوله تعالى: ((ولَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ ونَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ونَحْنُ أقْرَبُ إلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيْدِ)) [ق: 16]، ويمكن أن يكون حُذف للاقتصار على ما ذُكِر في هذه الآية السابقة.

**جدول ١١: إعراب القراءة الشاذة**

| يُلفَظُ | قولٍ |
|---|---|
| فعل مضارع مبني للمفعول | اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل للفعل (يُلفظ) |

**جدول ١٢: إعراب القراءة المتو اترة**

| يَلفِظ | قولٍ |
|---|---|
| فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) | اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل (يَلفظ) |

التطبيق الثالث: ((فَإذَا نُزِلَ بِسَاحَتِهِم فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذَرِيْنَ)) [الصافات: 177]، قرأ الجمهور (نَزَلَ) مبنيًّا للفاعل، وهو ضمير مستتر تقديره (هو)، أي نزل العذاب؛ تقول العرب: نزل بساحة فلان، أي فيما

ورد على الإنسان من خيرٍ أو شرٍّ (Abu Hayyān, 1993)، ومعنى: نزل بك العذاب، وبساحتك؛ سواء (Al-Farrāʾ, 1972)، ولابن مسعود قراءة شاذة بالبناء للمفعول (Ibn Khālawyh, n.d)، ووجّه ابن جني حذف الفاعل بأنه ممّا يدل على إسناد الفعل إلى المفعول، نحو: ضُرِب زيدٌ؛ حُذِف الفاعل لإسناده إلى المفعول، ولم يكن لجهل المتكلم بالفاعل، والغرض هو الإعلام بوقوع الضرب بزيد، ولم يكن الغرض معه في إبانة الفاعل من هو؟ (Ibn Jinnī, 1986).

والظاهر من توجيه أبي الفتح أن نائب الفاعل في (نُزِل) هو العذاب الذي ذُكره في الآية السابقة؛ قوله تعالى: ((أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُوْنَ)) [الصافات: 176]، وبُني الفعل للمفعول لغرض تقديم الفاعل، لا للجهل به. ويمكن أن يُقال إن نائب الفاعل شبه الجملة (بساحتهم)، على تقدير أن النازل ليس العذاب، وإنما أسبابه؛ كالملائكة مثلاً، ويقويه أن يُقال: نزلَ الدَّارَ، ونُزِل بالدَّارِ أو فيها (Al-ʿUthaimin, 1434H).

**جدول ١٣: إعراب القراءة الشاذة**

| نُزِل |
|---|
| فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، أو هو شبه الجملة (بساحتهم) |

**جدول ١٤: إعراب القراءة المتواترة**

| نَزَل | بساحتِهم |
|---|---|
| فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) | جار ومجرور متعلقان بالفعل (نزل) |

التطبيق الرابع: ((وما جَعَلْنَا القِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إلاَّ لِيُعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ)) [البقرة: 143]، قرأ الجمهور بنون المتكلم للبناء على الفاعل (لِنَعْلَم)، ووجَّهه ابن جني بأن قوله تعالى: ((لِنَعْلم)) ابتداء العلم، وليس المعنى على الظاهر فإن الله سبحانه أعلم بها، ولكن حُذِف المضاف، أي لِيعلم رسولنا والمؤمنون، ثم أسند علمهم إلى ذاته سبحانه؛ لأنهم أهل زُلفى لدى الله عزَّ وجلَّ، فيكون هذا من مجاز الحذف، أو على إطلاق العلم على معنى التمييز؛ لأن التمييز يقع بالعلم (Abu Hayyān, 1993)، وقراءة الزهري شاذة: ((لِيُعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ))؛ قرأ بياء مضمومة وفتح اللام مبنيًّا للمفعول (Ibn Khālawyh, n.d)، ووجَّه ابن جني قراءته بأن معنى (يُعلَم) ينبغي أن يكون (يُعرف)، كقوله تعالى: ((ولَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِيْنَ اعْتَدَوا مِنْكُم فِي السَّبْتِ)) [البقرة: 65]، أي عرفتم، وفي هذه الحال لا بُدَّ من أن تكون (من) بمعنى (الذي)، لا استفهامًا، أي ليُعلَم الذي يتبع الرسول؛ لئلا يكون الكلام جملة، ولا تقوم الجمل مقام الفاعل (Ibn Jinnī, 1986).

ويرى البحث أن حذفَ الفاعل في هذه الآية لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم، ومثلما وجَّه أبو الفتح القراءة المتواترة بمعنى: ليعلم الرسول، فبالأولى أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فاعلاً غير مذكور.

**جدول ١٥: إعراب القراءة الشاذة**

| يُعْلَمَ | مَنْ |
|---|---|
| فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد لام التعليل | اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل (يُعلم) |

**جدول ١٦: إعراب القراءة المتواترة**

| يُعْلَمَ | مَنْ |
|---|---|
| فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن) | اسم موصول مبني على السكون في موضع نصب مفعول به للفعل (نعلم) |

## خاتمة

ظهر أن أهل العلم اتفقوا على وصف ابن خالويه باللغوي، أما وصفه بالنحوي فقد أنكره بعض النحاة، وعدُّوه من النحويين الضعفاء، ومنهم ابن الأنباري، وابن هشام، والمرادي، ومحمد طنطاوي، ويبدو أن سبب ذلك اشتهاره بأنه ممن يؤمن أن اللغة تؤخذ سماعًا لا قياسًا، ويظهر من توجيهات حذفِ المسند والمسند إليه (الفعل والفاعل) أنهما يحذفان لأن المراد يُفهم من السياق، وقد يُحذفان لاختصار الكلام، أو للعلم بالمحذوف، أو لتعظيم الله عزَّ وجلَّ، أما ذكرُهما فقد يكون لتقوية الكلام وتزيينه، أو لرفع الشبه، أو لربط الكلام، ثم إن المسند في الجملة الفعلية إن يكن محذوفًا فالفعل المناسب للمعنى يكون مقدرًا، نحو قراءة الحسن: ((أو فسادًا)) [المائدة: 32]، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره (أتى)، أما حذف المسند إليه (الفاعل) فيكون للأسباب المتقدمة في النتيجة الثانية، وينوب عنه مفعوله كثيرًا، وعليه يكون للقراءات الشاذة إجمالاً إسهام شديد وتأثير بالغ في الدرس النحوي العربي بخاصة، وعلم التفسير بعامة.

## المصادر والمراجع

Al-Qurʾān al-Karīm.

Abu al-Makārim, ʿAlī. (2007). *Al-Jumlah al-Fiʿliyyah*. Cairo: Muassasah al-Mukhtār. 1st ed.

Abu Hayyān, Muḥammad bin Yūsuf. (1993). *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ*. ʿĀdil Ḥamad & ʿAli Muḥammad (Eds.). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. 1st ed.

Al-Darāwshah, ʿUthman Mazlūh. (2006). *Al-Tawīh al-Ṣawtī li al-Qirāʾāt al-Shazhah fi Kitāb "Mukhtaṣar fi Shawāzh al-Qurʾan" li Ibn Khālawyh*. Master's thesis. Jāmiʿah Muʾtah, Jordan.

Al-Darwīsh, Muḥyiddīn. (1992). *Iʿarāb al-Qurʾān al-Karīm wa Bayānuh*. Ḥomṣ: Dār al-Irshād. 3rd ed.

Al-Dynawarī, al-Ḥusyn bin Mūsā. (1990). *Thimār al-Ṣināʿah fi ʿIlm al-ʿArabiyyah*. Muḥammad bin Khālid al-Fāḍil (Ed.). Wizārah al-Tʿalīm al-ʿĀlī, Jāmiʿah al-Imām Muḥammad bin Saʿūḍ al-Islāmiyyah, Silsilah Nashr al-Rasāʾil al-Jāmiʿayyah.

Al-Farrāʾ, Yaḥyā bin Ziyād. (1972). *Maʿānī al-Qurʾān.* ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl Shiblī (Ed.). Cairo: Al-Hyʿah al-Miṣriyyah li al-Kitāb.

Al-Ḥamawī, Yāqūt bin ʿAbdullāh. (1993). *Muʿjam al-ʾUdabāʾ*. Iḥsān ʿAbbās (Ed.). Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī. 1st ed.

Al-Ḥamīd, Qāsim Muḥammad Aḥmad. (2002). *Al-Tawjīh al-Naḥwī li al-Qirāʾat al-Qurʾāniyyah fi Tibyān al-ʿUkbarī*. Master's thesis. Kulliyyah al-Tarbiyah, Jāmiʿah Bābil, Irāq.

Al-Hawāwshah, Muḥammad Qāyid Nāṣir. (2011). *Al-Ḥazhf wa al-Ziyādah fi al-Qirāʾāt al-Qurʾāniyyah*. Master's thesis. Jāmiʿah Muʿtah, Jordan.

Al-Idkāwī, Aḥmad; Muḥammad, Ibrāhīm. (1988). *Baḥthun fi Juhūd ibn Khālawyh al-Naḥwiyyah*. 1st ed.

Al-Mahdawī, Aḥmad bin ʿAmmār. (n.d). *Sharḥ al-Hidāyah*. Ḥāzim Sʿaīd Ḥaydar (Ed.). Riyād: Maktabah al-Rushd.

Al-Malkh, Ḥasan Khamīs Sʿaīd. (2000). *Nadhariyyah al-Tʿalīl fi al-Naḥw al-ʿArabī bayn al-Qudamā wa al-Muḥdathīn*. Amman: Dār al-Shrūq. 1st ed.

Al-Murādī, Ibn Umm Qāsim. (1976). *Al-Jana al-Dānī min Ḥurūf al-Maʿānī*. Ṭāhā Muḥsin (Ed.). Jāmiʿah al-Muṣil; Muʾassasah Dār al-Kutub, Iraq.

Al-Qafaṭī, ʿAlī bin Yūsuf. (1986). *ʾInbāh al-Ruwāt ʿalā ʾAnbāh al-Nuḥāt*. Muḥammad Abi al-Faḍl Ibrāhīm (Ed.). Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī. 1st ed.

Al-Ṣaghīr, Maḥmūd Aḥmad. (1999). *Al-Qirāʾāt al-Shāzhah wa Tawjīhuha al-Naḥwī*. Damascus: Dār al-Fikr al-Muʿāṣir. 1st ed.

Al-Suyūṭī, Abd al-Raḥmān bin Abī Bakr. (1976). *Al-ʿIqtirāḥ fi ʿIlm ʾUṣūl al-Naḥw*. Qāsim Aḥmad Muḥammad (Ed.). Cairo: Maṭbʿa al-Sʿādah. 1st ed.

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd bin ʿUmar. (2009). *Al-Kacshāf ʿan Ḥaqāʾiq al-Tanzīl wa ʿUyūn al-ʾAqāwīl fi Wujūh al-Taʾwīl*. Beirut: Dār al-Mʿarifah. 3rd ed.

Al-Zarakshī, Muḥammad bin ʿAbdullāh. (1972). *Al-Burhān fi ʿUlūm al-Qurʾān*. Beirut: Dār al-Mʿarifah. 2nd ed.

Al-ʿUkbarī, ʿAbdullah bin al-Ḥusyn. (n.d). *Al-Tibyān fi Iʿarāb al-Qurʿān*. n.p.

Al-ʿUmar, Muḥammad bin Fawzān bin Ḥamad. (2013). Kitāb al-Badʿī li Ibn Khālawyh: Dirāsah Waṣfiyyah. *Majallah al-Dirāsāt al-Islāmiyyah*.

Al-ʿUthymīn, Muḥammad bin Ṣāliḥ. (1434). *Sharḥ Alfiyh ibn Mālik*. Riyāḍ: Maktabah al-Rushd. 1st ed.

Ḥamawiyah, Adham Muḥammad ʿAlī. (2016). *Al-Nazʿa al-ʿAqliyyah fi al-Dars al-Naḥwī al-ʿArabī*. PhD's thesis. Jāmiʿa al-Baʿth, Syria.

Ḥassān, Tammām. (2000). *Al-ʾUṣūl*. Cairo: ʿĀlam al-Kutub.

Ibn al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān bin Muḥammad. (1998). *Nuzhah al-Alibbāʾ fi Ṭabaqāt al-ʾUdabāʾ*. Muḥammad, Abi al-Faḍl Ibrāhīm (Ed.). Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī.

Ibn al-Nadīm, Muḥammad bin Isḥāq. (n.d). *Al-Fihrist*. Beirut: Dār al-Mʿarifah.

Ibn Hishām, ʿAbdullah bin Yūsuf. (1964). *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb*. Māzin al-Mubārak & Alī Ḥamd Allāh (Eds.). Damascus: Dār al-Fikr. 1st ed.

DOI: 10.18860 /ijazarabi.v6i2.19598
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online): 2620-5947


Ibn Jinnī, ʿUthmān. (1986). *Al-Muḥtasab fi Tabyīn Wujūh Shawzh al-Qirʾaāt wa al-ʾĪḍāḥ ʿanhā*. ʿAlī al-Najdī Nāṣif & ʿAbd al-Ḥlīm al-Najjār. n.p: Dār Suzkīn. 2nd ed.

Ibn Jinnī, ʿUthmān. (n.d). *Al-Khaṣāʾiṣ*. Muḥammad ʿAlī al-Najjār (Ed.). Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.

Ibn Khālawyh, Al-Ḥusyn bin Aḥmad. (n.d). *Mukhtaṣar fī Shawāzh al-Qurʿān min Kitāb al-Badīʿ*. Cairo: Maktabah al-Mutanabbī.

Ibn Khillikān, Aḥmad bin Muḥammad. (n.d). *Wafayāt al-Aʿyān wa ʾAnbāʾ ʾAbnāʾ al-Zamān*. Iḥsān ʿAbbas (Ed.). Beirut: Dār Ṣādir.

Imām, Abū Bakr Dāwood. (2015). *Al-Tawjīh al-Naḥwī wa al-Ṣarfī li al-Qirāʾāt al-Qurʾāniyyah ʿinda al-Samīn al-Ḥalabī fi Sūraty Yāsīn wa al-Ṣāffāt*. Master's thesis. Kuala Lumpur: Jāmiʿah al-Madīnah al-ʿĀlamiyyah.

Jāsim, Maḥmood Muḥammad. (1989). *Ibn Khālawyh wa Juhūduhu fī al-Lughah*. Beirut: Muʾassasah al-Risālah. 1st ed.

Qūbah, Naʿīmah. (2014). *Al-Tawjīhāt al-Naḥwiyyah wa al-Ṣarfiyyah li al-Qirāʾāt al-Qurʾāniyyah fī Tafsīr Abī al-Suʿūd: Namāzhij Taṭbīqiyyh*. Majster's thesis. Tilmisān: Jāmiʿah Abi Bakr Balqāyid, Algeria.

Sībawyh, ʿAmr bin ʿUthman. (1988). *Al-Kitāb*. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn (Ed.). Cairo: Maktabah al-Khānjī. 3rd ed.